ومراده ان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره قوله حملت عليها في العمل
ولكن عملها بطريق الحمل على ان غطت درجتها عنها كما يفهم من الشروط
الآتية ويدل لذلك عدم جواز تقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا
خلافا لان والاختلاف في اعراب اسمها المفرد وبنائه خلافا لان فانه متفق على
اعراب اسمها قوله تنصب وظاهر اعمالها الخ المراد بالاعمال ما يشمل اعمال النصب
في المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه
نصا فيه ان لا لنفي الجنس نصا سواء بني اسمها او نصب وهو كذلك خلافا
لمن زعم ان افادتها ذلك مخصوص بما اذا بني اسمها قوله سبعة الثلاثة قال بعضهم
الاول فهمت من الترجمة وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله
الآتي وبعد ذلك الخبر الخ وفي فهم الاتصال مما ذكر نظر لان غاية ما يستفاد من قوله
الآتي عدم تقدم الخبر واما الاتصال فلا يفيده وسكت هذا البعض عن كون عدم
دخول الجار مما اذا استفيد قال سم مستفاد من قوله عمل ان اذ جعل لا ان العمل
لا يكون ثابتا لها الا اذا لم يدخل عليها جار لما هو معلوم من ان الجار انما يتعلق
بالاسماء فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها
معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ قوله وان يكون نفيه نصا فيه يغني عنه كون النفي
نصا في العمل المذكور وكيف يجعل شرطا له افاده سم اللهم الا ان يراد بكون
النفي نصا قصد كونه نصا قوله وشذ اعمال الخ اي لانها غير مختصة فحقها
الاهمال قوله لو لم تكن غطفان الخ غطفان قبيلة من العرب ولا زائدة وذنوب اسمها
ولها خبرها وانما عملت مع كونها زائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة
فلوحظ فيها جانب اللفظ لا المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى مستفاد من لو
فيستفاد من التركيب ثبوت الذنوب لها لان نفي النفي اثبات وان ثبتت الذنوب
امتنع اللوم كما هو مقتضى لو ايضا لانها تدل على امتناع جوابها لثبوت شرطها
او لنفي الجنس الخ مطلقا والاولى التي لنفي الوحدة لنفي الجنس ايضا لكن بشرط

الانتصاب

الانتصاب بالوحدة كما علم مما تقدم قوله بعض النكرات اي وتكون لا ملغاة لتعذر تسلط
من بعدها الا ان حرف الجر لا يدخل على مثله وعن الكوفيين ان لا حينئذ اسم بمعنى غير
والجار خافض لها وما بعدها مخفوض بالاضافة قوله بالفتح اي على الاعمال والتركيب
ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب وعمل في محل لا مع اسمها الجر بانهما صيرا كالاسم
الواحد ولا خبر لها حينئذ لا فهاطرة [illegible] قوله وجب تكرارها خلافا للمبرد وابن
كيسان اما وجوب التكرار في الاول فللجبر لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصو
له مع المعرفة واما في الثاني فللتنبيه بالتكرير على كونها لنفي الجنس في النكرات
لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة افاده الدماميني وهو يدل على ان الغاءها
لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس قوله واما نحو قضية الخ اي من كل تركيب او
هم فيه اعمالها في معرفة قوله بمؤول الخ بان يراد ولا مسمى بهذا الاسم
قوله او بتقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل وقضية ولا ابا حسن لها
من كلام علي رضي الله عنه وهو من الكامل ودخله الوقص في جزئيه الاول والثا
ني وهو حذف الثاني المتحرك وقوله ولا هيثم الليلة للمطي عجز بيت صدره
آخر والواو فيه عاطفة من كلام الشارح وهو من الرجز قوله اشنا ما تشبثنا
الخ اشنا مضارع شنا بمعنى اراد وما تشبثنا مفعوله ومحبي بمعنى المولع وان الي
منصوب به وشنانيه باعتبار خبر زال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
ولا متعلق به قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه واورد عليه انه شامل
للمنعوت مع انه من قسم المفرد فيكون ما ذكر غير مانع قوله فانصب بها
مضافا الخ انما لم يبين لتعدد التركيب فيما زاد على اثنين انما بنوا طريفا
فيما يأتي لان الصفة مع موصوفها شيء واحد في المعنى قوله اي مشا
بهة معرفة في كون كل اتصل به ما يتم به معناه قوله لا خلاف في ان لا هي
الرافعة له الخ الظاهر ان المراد لا خلاف بين البصريين لان الكوفيين يقولون
في ان المعمول عليها لا عمل لها في الخبر فلا اولى لكان قوله ذهب الاخفش انها

Copyright © King Saud University